مجلة العلوم البحتة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 15/12/2017 Revised 02/05/2018 Published online 14/15/2018

دور المصارف المتخصصة في دعم و تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
دراسة حالة مصرف التنمية فرع مـــــــــرزق خـــلال الفتـــــرة (2000-2013)

*إقبال مسعود الشامي و خالد حسن عبدالصمد
كلية الاقتصاد و المحاسبة - جامعة سبها، ليبيا
*للمراسلة: eqb.Alshami@sebhau.edu.ly

المُلخص تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة لما لها من دور أساسي لدي صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني. هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الدور الذى يلعبه مصرف التنمية (فرع مرزق) في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة من خـــلال التمـــويل الذي يقدمـــه لهذه المشاريع، ومدى الدور الـــذي ساهم به على نمو اقتصـــاد المنطقـــــة. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها عدم تطابق احتياجات المنطقة من الخدمات و المنتجات التي تفي باحتياجاتها، وتتلاءم مع مواردها ومع نوعية المشروعات الممولة، حيث تم تمويل مشروعات غير مجدية اقتصادياً و لا تتلاءم مع احتياجات المنطقة ، مما أدى الى هدر حجم كبير من الموارد المالية التي كان يمكن توظيفها بشكل اكثر كفاءة وفاعلية في تنمية المنطقة اقتصادياً، كما خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات أهمها، منح القروض للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تلبى احتياجات السوق بالمنطقة والموجهة نحو إنتاج سلع حقيقية بما يضمن استثمار أفضل للموارد المالية، ووضع نظام وآلية محددة لمتابعة وتحصيل أقساط القروض الممنوحة في مواعيدها المحددة.

الكلمـــــات المفتاحيـــة: المشروعات الصغرى والمتوسطة ، المصارف المتخصصة ، التمويل.

The role of Specialized banks in financing Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya- case study (Development Bank in Murzuk)

*Eqbal Alshami & Khalid Abdesamed
Faculty of Economics and Accountancy, Sebha University, Libya
*Corresponding author: eqb.Alshami@sebhau.edu.ly

Abstract Small and Medium Enterprises (SMEs) are important sectors due to its role for economic development in both developed and developing countries .The purpose of study is to know the extent to which the Development Bank has contributed to the financing SMEs in the Murzuk region. Results indicate that, lack of conformity of the needs of the region with the services and products that meet their needs, their resources and the quality of the funded projects. Projects that are economically infeasibility and incompatible with the needs of the region have been financed which could have been employed more efficiently and effectively in the economic development of the region. The study concluded with a number of recommendations, the most important being the granting of loans for projects of economic feasibility, which meet the needs of the region and directed towards the production of real goods to ensure better investment of financial resources. Develop a system and a specific mechanism to follow up and collect loan installments on time.

keywords: Small and medium enterprises (SMEs), Specialized banks ,Finance.

المقدمة:

تتصدر المشروعات الصغرى والمتوسطة مكانة هامة في اقتصادات كافة الدول بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للنمو والنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث تتمتع هذه المشاريع بسمات وخصائص مميزة مثل المرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة والقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير، وأيضاً تعتبر العنصر الأساسي في استيعاب القوة العاملة، ويرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير هذه المشاريع وتشجيع اقامتها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول، وخاصة الدول النامية، وذلك باعتبارها منطلق أساسي لزيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص عمل وبالتالي معالجة مشكلتي البطالة والفقر ، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً وقدمت لها يد العون والمساعدة بمختلف السبل، حيث انشات العديد من الدول

المصارف المتخصصة وذلك لعدم تمكن المصارف التجارية نظراً لقصر أجال طلباتها من منح القروض طويلة الاجل تتلاءم مع المتطلبات التمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى الأخص قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان ، وعلى ذلك كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الاجل لهذه القطاعات وبشروط سهلة وذلك للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً. مشكلة البحث:

لا يختلف اثنان على أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في كثير من الدول في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وتخفيض نسبة البطالة وأيضا توفير السلع والخدمات للمستهلكين وخاصة في المدن والمناطق النائية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية للمشروعات الصغرى والمتوسطة لا أنها تعاني من الكثير من المعوقات والمشكلات التي تحد من نموها وتطورها ومن أهم هذا المشكلات هي الحصول على التمويل من المصارف.

وليبيا كغيرها من الدول التي أدركت أهمية هذه المشروعات و المشكلات التي تواجهها فبادرت بتنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات من قبل الحكومة ومن أهمها إنشاء مصارف متخصصة لتقديم التمويل والدعم اللازم لهذه المشاريع، ومن بينها مصرف التنمية مجال الدراسة في هذا البحث، حيث ساهم فرع المصرف ببلدية مرزق منذ إنشائه بتمويل الكثير من المشاريع. وجاء هذا البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في التعرف على

ما مدى مساهمة مصرف التنمية في دعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في بلدية مرزق ؟

ثانيا. أهميـــــة البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع قيد الدراسة حيث تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من بين الدعائم والركائز الأساسية لاقتصادات العالم كافة، وقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي السائد في ليبيا بموضوع المشاريع الصغرى والمتوسطة ومدى أهميتها للاقتصاد وضرورة العمل على التخلي التدريجي عن الاعتماد على الدولة في بناء الاقتصاد المحلي، حيث تعتبر هذه المشاريع هي الخيار الأفضل والانسب للاقتصاد الليبي للنهوض به، وجاء هذا البحث كمساهمة متواضعة لبيان مواطن الضعف والخلل في أداء مصرف التنمية في عملية منح القروض للمشاريع المختلفة بالبلدية.

ثالثاً.اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

1- استعراض مفهوم وأهمية وخصائص المشروعات الصغرى.

2- التعرف على دور مصرف التنمية في تمويل وتطوير ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.

3- محاولة تقديم بعض المقترحات للرقى بمستوى خدمات المصرف للمساهمة الفعالة في تنمية المنطقة من خلال تمويل هذه المشاريع على أسس علمية واقتصادية.

رابعاً. فرضية البحث:

ان عملية منح القروض للمشاريع الإنتاجية والخدمية لم تتم وفق أسس اقتصادية ولم تراعي احتياجات السوق بالمنطقة .

خامساً. منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى المعرفة الدقيقة لتساؤل مشكلة البحث.

سادساً. مجتمع وعينة البحث:

مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في مصرف التنمية بالليبيا

عينة الدراسة : تتمثل عينة الدراسة في مصرف التنمية فرع مرزق

مصادر البيانات : اعتمد البحث على البيانات الثانوية والمتمثلة في تقارير و إحصائيات مصرف التنمية فرع مرزق.

سابعاً.حدود البحث:

الحدود المكانية : مصرف التنمية فرع مرزق

الحدود الزمنية : اشتملت فترة الدراسة من 2000-2013 .

ثامنا. الدراسات السابقة:

1) دراسة ساتي،2013 (دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بالسودان) هدفت هذه الدراسة الى معرفة الأسس والضوابط التي يتم على أساسها تمويل المشروعات الصغرى والمشاكل التي تجعل الأجهزة المصرفية تحجم عن تمويل هذا النوع من المشروعات ومدى مساهمة التمويل المقدم في تنمية المشروعات الصغرى، وتوصلت هذه الـــــــدراسة الى ان هناك بعض المشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى وان اغلبها متعلق بالرسوم الحكومية، وجزء منها متعلق بمشاكل السوق وربما يرتبط الامر بالجودة والتكلفة كما اتضح من خلال الدراسة ان السياسة التي يتبعها المصرف في تعامله

مع المشروعات الصغرى تتسم بالنجاح وذلك بإجماع 91% من أصحاب المشروعات الممولة.

2) دراسة الحسن، (تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل مشاريع الاسر المنتجة، ولاية الخرطوم) هدفت هذه الدراسة الى معرفة التغيير الذى طرأ على الفئات المستفيدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التعرف على كيفية إدارة هذه المشاريع والمشاكل والصعوبات التي تواجهها، وتوصلت هذه الدراسة الى ان نجاح المشاريع الممولة يعتمد على متابعة المصرف الى جانب توفير مدخلات الإنتاج ومتابعة المشاريع في مراحلها الأولى.

3) دراسة (Sawawi and others,2016) عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشروعات الصغرى بأنها (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها الطويلة الاجل والقصيرة الاجل، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا) (خضر،2002)

كما تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) المشروعات الصغرى بانها (وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلع وخدمات تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية للدول النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ،ومعظمهم يعمل براس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض).

اما تعريف المجلس الأوربي (European Council) يستند الى عدد العاملين لتصنيف حجم الصناعة او المشروع ، والذى تم تقسيمه الى ثلاثة أصناف: (القريشي،2005)

- المنشات الصغرى جدا (Micro enterprise) والتي يتراوح عدد العاملين فيها من (1-9) عمال.
- المنشات الصغرى (Small) والتي يتراوح عدد العاملين فيهامن (10-99) عاملا.
- المنشات المتوسطة (Medium) والتي يتراوح عدد العاملين فيها من (100-499) عاملا.

وفي ليبيا فقد عرفت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقا) المشروعات الصغرى والمتوسطة بانها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية واداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستوعب القوى العاملة وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، بحيث لا يزيد عدد العاملين في المشاريع الصغرى عن 25 عاملا، ولا تتجاوز قيمة الإقراض أي راس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم عن (2.5) مليون دينار ليبي كحد اقصى، اما المشاريع المتوسطة لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا، ولا تتجاوز قيمة راس المال التأسيسي فيها (5) مليون دينار ليبي كحد اقصى.(اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل(سابقا)،2007) ومن خلال التعريف السابق يلاحظ ان التعريف اعتمد على معيار حجم العمالة بالإضافة للاقتراض في حين ان اغلب المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي خصوصا في مرحلة التأسيس .

وعلى الرغم من اتفاق معظم الدول على استخدام عدد العاملين كمعيار لتصنيف المشروعات حسب الحجم ، الا ان حجم العمالة المعتمد لكل صنف يختلف من بلد لأخر، وعلى الجانب الاخر يرى البعض ضرورة استخدام راس المال كمعيار للتفريق بين المشروعات الصغرى والمشروعات الكبيرة، ذلك لان استخدام معيار عدد العاملين لوحده لا يعد معيارا كافيا في نظرهم بسبب وجود بعض الصناعات التي تعتمد على الكثافة الرأسمالية، ولهذا فان استبعاد هذه الصناعات من دائرة المشروعات الصغرى قد يعتبر قرارا غير سليم، ولهذا يرى هؤلاء ان راس المال المستخدم في المشروع قد يكون الأكثر ملائمة للتفريق بين المشروعات الصغرى والكبيرة، فقد تكون بعض الصناعات كثيفة راس المال وقليلة العمل، الا ان مثل هذه الحالات قليلة نسبيا ولا تشكل القاعدة العريضة للصناعة، ولذلك يظل معيار عدد العاملين هو الشائع في الاستخدام في معظم دول العالم ولدى المنظمات الدولية. (القريشي، 2005)

ثانيا. خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة:

ان للمشروعات الصغرى والمتوسطة مجموعة من الصفات التي تتسم بها وتميزها عن غيرها من المشروعات، ومن اهم خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة ما يلي:

1) صغر حجم راس المال وسهولة التأسيس: وهذا نسبيا نظرا لصغر جحم المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته فالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تحتاج لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها وتشغيلها لما تتميز به من أصول وممتلكات بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فهي تستمد عنصر سهولة تأسيسها من احتياجاتها لرؤوس الأموال فتعتمد في اغلب الأحيان على المدخرات الشخصية في عملية تمويلها قبل اللجوء الى التمويل الخارجي عن طريق القروض.(جواد،2009)

2) سهولة الإدارة ومرونتها وبساطة الهيكل التنظيمي : يقوم بالإدارة شخص واحد عادة او عدد قليل من الأشخاص لذلك

تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار وقوة العلاقة بين أصحاب المشروع والعاملين، وارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي لقله المستويات الإدارية.(عدوان،2016)

3) ارتباط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالجانب الاجتماعي: فهي كثيرا ما ترتبط بالعائلة فتوفر فرص عمل لأفرادها، كما يساهم في تعبئة مدخراتها بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى بالإضافة الى انها تنتشر في جميع الدول النامية في المدن الكبير والصغيرة على حد سواء وبالتالي فان تنميتها تساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي داخل الدولة.(عدوان،2016)

4) جودة الإنتاج: ان التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عليها عملية التكيف والتطوير. (برجي،2012)

5) بساطة التقنية المستخدمة ومحلية الخدمات المرتبطة بها: عادة ما تكون هذه المؤسسات كثيفة العمل نسبيا وتستخدم تقنيات بسيطة ومهارات عمالية متواضعة بالإضافة الى هذا فانه غالبا ما تكون الخدمات متوفرة محليا، ولقد اثبتت انها بتقنياتها البسيطة كانت في بعض الحالات اعلى إنتاجية من المؤسسات الحديثة.

ثالثا. أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد القومي:

تستحوذ المشروعات الصغرى والمتوسطة على اهتمام العديد من دول العالم وذلك لما تلعبه من دور محوري وفعال في عملية الإنتاج والتشغيل والابتكار والتقدم التكنولوجي وزيادة الدخل القومي، بالإضافة الى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك من خلال الاتي:

1) المشاريع الصغرى والمتوسطة تنتشر في معظم الأقاليم وهي غير مقيدة بمكان حيث تعمل على زيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة(القواسمة،2010) ، وتساهم ايضا في خلق فرص عمل جديدة ،حيث تمتاز هذه المشروعات بقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، وذلك لان اغلب هذه المشاريع لا يتطلب مهارات تعليمية عالية (دياب ،2008) ، فعلى سبيل المثال في اليابان تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة 99.7% من إجمالي المشروعات (4.69 مليون مشروع في 2001) 70.2% من إجمالي العمالة (29.96 مليون عامل في 2001) . (Choe,2007) وفقا لإدارة الإعمال الصغرى في الولايات المتحدة ما إجمالي 600000 مشروع تنشا كل سنة في الولايات المتحدة الأمريكية(Lognenecker et al.,2008) ، وهذا يعني ظهور مشروع جديد في كل دقيقة . تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة 95% من إجمالي المشاريع و 60% من حجم العمالة (الاسرج ، 2009) .

2) تنمية المبدعين والرياديين: تعتبر وحدات الإعمال الصغرى بأنها أكثر إبداعا من المشاريع الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب ان الافراد لديهم دافع اكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي الى تحقيق ربحية عالية.(العطية،2012) .

3) القدرة على التكيف: لهذه المشاريع القدرة على التكيف في المناطق الريفية والمناطق النائية الامر الذي يعمل على الحد من ظاهرة البطالة والهجرة من هذه الأماكن الى المدينة، حيث تعمل على بقاء السكان في مناطقهم الاصلية مما يؤدي الى تطوير والبيئة الريفية وزيادة طاقتها الإنتاجية.(العطية،2012).

4) المساهمة في دعم الناتج المحلي: حيث تستطيع المشاريع الصغرى من خلال قدرتها على توفير ما يحتاج اليه المجتمع من سلع وخدمات والاستغناء عن الاستيراد من الخارج، وبالتالي تساعد على إحلال الواردات واستخدام المواد الخام المحلية في التصنيع والإنتاج.

رابعاً.دور المصارف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

تلعب المصارف دور مهم في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد التمويل الذاتي ، فالمشروعات بشكل عام تحتاج إلي التمويل خلال دورة حياتها الإنتاجية ولأسباب مختلفة، وعليه فالوصول إلي التمويل وخاصة القروض المصرفية يعتبر مهم للمشروع الصغير من اجل النمو قبل أن يصبح محط اهتمام وجذب للمستثمرين. ووفقا لتقرير المصرف الدولي (2011) إن ما نسبته 40% من المشروعات الصغرى في أوروبا قد استخدمت التسهيلات والقروض المصرفية خلال سنة 2011.

ان نمو وتطوير قطاع المشاريع الصغرى والمتوسطة في كافة دول العالم يواجه مجموعة من الصعوبات والمشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من دولة لأخرى، ومن قطاع لأخر ولكن هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تعتبر موحدة ومتعارف عليها تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في

كافة انحاء العالم ومن أهمها مشكلة التمويل حيث تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة صعوبات تمويلية لعدم كفاية الضمانات المطلوبة، عليه تتعرض المؤسسات التمويلية الى جمله من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغرى في مختلف مراحل نموها (التأسيس – التشغيل – مرحلة التجديد والنمو او الاحلال والتوسع) ونظرا لهذه المخاطر تتجنب المصارف توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات وتفضل تمويل المشروعات الكبيرة التي تمتلك سجلات مالية وضمانات كافية من الأصول الثابتة Abdesamed and Wahab, (2014)

المحور الثاني: الإطار النظري للمصارف المتخصصة

أولاً. مفهـــــوم المصـــــــارف المتخصصة:

انشات المصارف المتخصصة لأغراض توفير التمويل متوسط وطويل الاجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والعقاري، وترجع بداية نشأتها الى العام 1822، حيث انشأ اول بنك صناعي في بلجيكا وانتشرت مصارف التنمية في أوروبا في البداية لاختصاص دور المصارف التجارية على توفير التمويل قصير الأجل، ومن ثم ادركت الحكومات أهمية انشاء هذه المصارف للاستفادة من ثمار الثورة الصناعية وانتشرت هذه المصارف في الدول النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال لتحقيق التنمية بها، ويتخصص كل منها في تمويل قطاع اقتصادي معين ويقتصر نشاطه على التعامل مع ذلك القطاع ويعد متخصصا فيه فالمصرف الزراعي يكون مختص في تمويل القطاع الزراعي وهكذا.. وغالبا ما يطلق المصرف على نفسه اسما له علاقة بالقطاع الذي يتخصص فيه، وتقدم هذه المؤسسات قروض متوسطة وطويلة الاجل للقطاعات الاقتصادية التي تتخصص فيها وبشروط سهلة من اجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.(جبر،2010)

ثانياً. خصائص المصارف المتخصصة :

تمتاز هذه المصارف عن غيرها من المصارف ببعض الصفات والخصائص والتي يمكن حصرها في الاتي:

1- انها لا تقبل الودائع وخاصة تحت الطلب منها، وقد يسمح بقبول الودائع الادخارية، ومن ثم فان قدراتها المالية تعد اقل من المصارف التجارية .

2- يقدم المصرف المتخصص التمويل لقطاع معين دون غيره من القطاعات الاقتصادية، ويقدم التمويل على شكل قروض طويلة الاجل.

3- تعتمد في مصادر أموالها على رؤوس أموالها، او ما يخصص لها من موازنة الدولة ان كان اقتصادها موجها، وكذلك على الإقراض من الداخل او من الخارج.

4- ليس باستطاعة المصارف المتخصصة التوسع في أنشطتها الا في مواردها الخاصة، وما تستطيع اقتراضه من حكومات او مؤسسات مالية دولية او محلية، بعكس المصارف التجارية التي تستطيع تنمية مواردها من الودائع.

المحور الثالث: دراسة حالة مصـــــرف التنميـــة فـــــرع مـــــرزق

اولاً. المصـــــارف الليبيـــــة المتخصصـــــة :

يوجد في ليبيا أربعة أنواع من المصارف المتخصصة التي تعمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وهي:

1) **المصرف الزراعي:** هو احد المصارف العاملة في ليبيا في مجال التطوير والانماء الزراعي ، تأسس سنة 1957 ويملك المصرف 27 فرعا في عدة مدن ليبية. ويقدم المصرف خدمات الائتمان الزراعي للمزارعين على المدي القصير والمتوسط، كما يقدم الدعم العيني والنقدي للمزارعين الافراد والجمعيات الزراعية والشركات الزراعية.

2) **مصرف الادخار والاستثمار العقاري:** شركة ليبية مساهمة تأسس عام 1981، ويختص المصرف بدعم حركة البناء والتعمير وذلك بتشجيع الادخار العقاري وتقديم التسهيلات الائتمانية لغرض توفير السكن الملائم في اطار خطة التحول مقابل ضمانات يتم تحديدها من قبل لجنة إدارة المصرف .

3) **المصرف الريفي:** هو مؤسسة تمويلية عامة ، تأسس عام 2002 براس مال (100 مليون د.ل) ويهدف المصرف الى منح القروض لذوى الدخل المحدود في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني.

4) **مصرف التنمية :** مصرف التنمية شركة ليبية مساهمة تأسست بناءاً على قانون رقم (8) لسنة 1981م وانطلق مصرف التنمية في تقديم خدماته وتحقيق أهدافه بما يتماشى مع قانون انشائه، حيث كانت انطلاقته الفعلية فيما بين عامي 83-1984م من خلال ما سير له من رأسماله المحدد في ذلك الوقت بمائة مليون دينار، وقد انطلق بـــ 9 مليون دينار بما لا يتجاوز 9% من راس المال المحدد، نتيجة الظروف الاقتصادية التي واكبت انطلاقته، وقد تطور رأسمال المصرف الى ان وصل حتى تاريخ 31-12 2013 م(600,000,000) مليون دينار، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من المصرف حتي

13-12-2013م، ما يقارب (17356) مشروعا، بلغ اجمالي تمويلاتها نحو(1,841,326,509) مليار دينار، ساهمت في تحقيق (47304) موطن شغل للفئات المستهدفة من التمويل.

وفي محاوله جادة من المصرف للوصول بالخدمات الائتمانية لجميع مناطق ليبيا وبث الوعي لدى المواطنين بأهمية القيام بمشروعات إنتاجية وخدمية لتطوير الحياة الاقتصادية في المناطق النائية، وفتح المجال للاندماج في الحركة الاقتصادية للبلاد في جميع المناطق، تم فتح 27 فرعا لمصرف التنمية في جميع مناطق ليبيا، وكان الهدف من انشائها تنمية المناطق وخلق فرص عمل ورفع المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق بما يضمن استقرارهم. اما عن فرع المصرف بمرزق فقد تم فتح مكتب للمصرف يقدم الخدمات للمواطنين ويتبع فرع سبها عام 1988م، في عام 2001م تم افتتاح فرع مرزق بشكله الرسمي ويتبع الإدارة العامة للمصرف بطرابلس مباشرةً، وقد ساهم مصرف التنمية فرع مرزق منذ إنشائه بتمويل (215) مشروعاً، وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة (11,244,852.835) مليون دينار ليبي.

- **أهداف المصرف:**

يهدف المصرف الى تحقيق الأغراض التالية: (قانون إنشاء المصرف،1981)

1) تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية سواء كانت في شكل مشروعات جديدة او توسعات او تحديثات لمشروعات قائمة او أعمال مساعدة لها.
2) توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها المصرف بصفة مباشرة او غير مباشرة متى ما طلب منه ذلك، وكذلك تقديم المساعدة والمشورة لأي مشروعات أخرى ولو لم يكن ممولاً لها .
3) اظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بما يخدم أغراض التحول ودراستها وعرضها على الجهات المختصة.
4) استقطاب المشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وفقاً للسياسة الاقتصادية.

- **الضمانات التي يطلبها المصرف:**

تعتبر الضمانات المصرفية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من هذا المصرف من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق المصرف من اجل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم، وتختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب نشاطه، وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف فرع المصرف وهي:

ا- الرهن العقاري. ب- صكوك وكمبيالات.

ج- التامين الشامل للمشروع(التامين على الآلات).

- **عملية منح القرض :**

يتم تقديم طلب للحصول على القرض مع ملف القرض كامل، ثم تجتمع لجنة الإقراض بالفرع لدراسة الملفات المقدمة من حيث استفاءتها لشروط منح القرض وبعد ذلك يتم إحالتها الى الإدارة العامة للمصرف لإبداء الرأي بالموافقة او الرفض ، وان اغلب حالات الرفض تكون بسبب تكرار نفس الأنشطة بالمنطقة.

ومن خلال دراسة عدد من ملفات المشروعات الممولة من قبل المصرف لاحظ عدم استعمال المعايير اللازمة لدراسة ملفات القرض ، وعدم الاهتمام بتقييم دراسة الجدوى المقدمة من صاحب المشروع لتأكد فعلا من مدى نجاح و احتياج المنطقة لهذا النوع من النشاط وندرة استعمال الضمانات العقارية.

- **مكونات ملف القرض:**

بالاطلاع على عينة من الملفات الخاصة بطلبات القروض، يمكن التعرف على عناصر ووثائق القرض، وهي على النحو التالي:

1- قرار او ترخيص بمزاولة النشاط من الجهة المختصة.
2- شهادة عقارية قطعية للموقع او إيصال تسجيل عقاري مؤقت او عقد انتفاع ساري المفعول باسم مقدم الطلب.
3- فواتير الآلات وتكون باسم طالب القرض حديثة ومترجمة باللغة العربية وكتيبات المواصفات الخاصة بالآلات .
4- شهادة استعمال للموقع من الجهة المختصة تبين صلاحية الموقع للنشاط المطلوب تمويله.
5- شهادة ميلاد لطالب القرض على ان يكون العمر لا يقل عن 18سنة ولا يزيد عن 65 سنة عند تقديم القرض.
6- علم وخبر او إقرار بالتفرغ لطالب القرض .
7- إقرار بعدم الاستفادة من قروض المصرف لطالب القرض.
8- إقرار من طالب القرض بعدم مشاركته بأي تشاركية أخرى.
9- شهادة خبره في مشروعات الأنشطة المهنية .
10-دراسة جدوى اقتصادية للمشروع المراد تمويله.

ثانياً. دور مصرف التنمية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة:

بعد التعرف على مصرف التنمية من خلال معرفة اهم الوظائف التي يقوم بها المصرف والخدمات التي يقدمها و عملية منح القروض ، سيتم التطرق الى دور مصرف التنمية فرع مرزق في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة، من خلال معرفة وقيمة القروض الممنوحة ونسبة تحصيل الأقساط وعدد المشاريع المستفادة من القروض بالمنطقة .

جـــــــــــــدول رقم1 :عدد القروض الممنوحة وقيمتها خلال الفترة (2000-2013) (القيمة بالألاف الدينارات)

السنة	عدد القروض	قيمة القروض
2000	6	79,468
2001	23	994,050
2002	18	1,325,085
2003	25	1,445,829
2004	13	445,572
2005	51	1,103,583
2006	17	1,218,765
2007	1	50,000
2008	4	400,000
2009	4	1,536,693
2010	6	772,400
2011	2	261,000
2012	7	1,039,850
2013	3	433,650
الإجمـــــــالـــــي	180	11,108045

*اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لفرع المصرف.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع في عدد القروض الممنوحة حيث وصلت عام 2005 الى 51 قرضاً عما كانت عليه عام 2000، مما يدل على ان المصرف مستمر في زيادة نشاطه في تمويل المشاريع بالمنطقة، وبشكل عام نلاحظ تذبذب في عدد القروض الممنوحة بين الارتفاع والانخفاض، وهذا راجع الى عدم وجود سياسة محددة من قبل إدارة المصرف في منح القروض وتحديد المشروعات المراد الاستثمار فيها.

جـــــــــــــدول رقم 2:عدد القروض وقيمتها حسب نوع النشاط خلال الفترة (2000-2013) (القيمة بالألاف الدينارات)

نوع النشاط	عدد القروض	قيمة القروض الممنوحة	النسبة من اجمالي القروض%
صناعات غذائية	18	417113	%10
صناعات بلاستيكية وكيماوية	3	231033	%1.7
صناعات معدنية	10	557720	%5.5
صناعة مواد البناء	17	3,370,643	%9.4
صناعات نسيجية	1	59400	%0.5
صناعات خشبية	7	190175	%3.8
أنشطة خدمية	122	6,001961	%68
الحظائر ومربي المواشي	2	280000	%1.1
المجـــمـــــــــــوع	180	11,108045	%100

*اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لفرع المصرف

يوضح الجدول رقم (2) عدد القروض الممنوحة من المصرف حسب نوع النشاط خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ32% هي قروض إنتاجية مقسمه الى عدة صناعات إلا أنها لم تقدم منتج حقيقي وملموس لاقتصاد المنطقة، في حين ان 68% من اجمالي القروض الممنوحة هي قروض خدمية .

جـــــــــــــدول رقم 3: القروض الممنوحة للمشروعات الخدمية خلال الفترة (2000-2013)(القيمة بالألاف الدينارات)

نوع النشاط	قيمة القروض الممنوحة	النسبة من اجمالي القروض%
وسائل نقل	3361098	%56
أنشطة خدمية أخرى	2640863	%44
المجـــمـــــــــــوع	6,001961	100 %

*اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لفرع المصرف

يوضح الجدول رقم(3) نوع القروض الخدمية الممنوحة من المصرف خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ ان 56% من إجمالي القروض الخدمية الممنوحة هي قروض لسيارة النقل، في حين انه شكلت 44% باقي القروض الممنوحة لقطاع الخدمات بالمنطقة والتي تشمل العيادات ومعامل التصوير ومخابز وغيرها. وهذا يدل على سوء سياسات المصرف في منح القروض.

جدول رقم 4: بيان اجمالي قيمة الأقساط ونسبة تحصيلها خلال(2000-2013) (القيمة بالألاف الدينارات)

***إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لفرع المصرف**

السنـــــــــــــــــــة	اجمالي قيمة الأقساط	قيمة المدفوع من الأقساط	قيمة المتبقي من الأقساط	نسبة التحصيل الى اجمالي الأقساط %
2000	76539.280	2182.137	74357.143	%3
2001	108912.658	8347.439	100565.219	%7.6
2002	75403.149	7658.657	67744.492	%10
2003	46913.849	618.358	46295.491	%1.3
2004	147501.028	20791.600	126709.428	%14
2005	296274.689	4907.500	291367.189	%1.6
2006	358188.879	10865.537	347323.342	%3
2007	554505.857	9945.461	544560.396	%1.4
2008	663686.196	6095.807	657590.389	%1
2009	635410.751	34586.715	600824.036	%5.4
2010	1135583.584	96514.070	1039069.514	%8.4
2011	1295061.805	14979.157	1280082.648	%1
2012	1203248.268	0	1203248.268	0
2013	1224682.989	0	1224682.989	0
الإجمالي	7821912.982	217492.438	7604420.544	%57.6

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان نسبة تحصيل أقساط ضعيفة جدا فهي لم تتجاوز 14% خلال فترة الدراسة، وهذا دليل على عدم اتباع المصرف سياسة محددة وصارمة لمتابعة وتحصيل القروض هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وعي افراد المجتمع حيث يتعامل غالبية المقترضين مع القرض الممنوح لهم على انه معونه او دعم وليس من الضروري تسديده على اعتبار ان الجهة المانحة له هي جهة حكومية ، وكما نلاحظ انه بعد عام 2011م لم يكن هناك أي تحصيل لأقساط القروض بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد واهمها الوضع الأمني ، حيث انه في ظل الظروف الأمنية القائمة لا يستطيع فريق التحصيل مطالبة المقترضين بأي التزام عليهم. ومن خلال بيانات القروض المنفذة فعلا والصادرة عن المصرف ومن واقع المتابعة للمشاريع القائمة فعلا بالمنطقة تبين ان حوالي 43% من اجمالي القروض الممنوحة ثم تنفيذها وتباشر عملها بشكل فعلي، اما باقي المشاريع منها ما تم اقامته وفشل لعدة أسباب أهمها ان اغلب دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة لمنح القرض تم اعدادها بعيداً عن دراسة فعلية للسوق بالمنطقة والوقوف على احتياجات المنطقة من المنتجات والخدمات، ومنها ما لم تتم اقامته من الأصل وقد تم استخدام الأموال في أغراض أخرى غير المعلن عنها في طلب القرض.

النتـــــــــائـــــــج والتوصيـــــــــــــات:

أولاً. النتائـــــــــــــج:

1- من خلال الاطلاع على القروض الممنوحة للمشاريع الإنتاجية والخدمية بالمنطقة وبالنظر الى واقع المنطقة فعلا، يمكن القول ان مساهمة المصرف كانت متواضعة جداً في مجال تمويل المشروعات الصغرى .
2- ان ما نسبته 56% من القروض الخدمية كانت قروض لتمويل سيارات النقل أي انه لم تكن هناك مساهمة حقيقية وملموسة على ارض الواقع في تنمية وتطوير المنطقة الهدف الذي أنشأه من اجله فرع المصرف.
3- عدم الوقوف على احتياجات السوق بالمنطقة عند منح القروض، حيث تم في بعض الأحيان منح قروض لمشروعات لا تحتاج اليها المنطقة و غير مجدية اقتصادياً لاعتبارات شخصية، بالإضافة الى عدم متابعة المصرف لأصحاب المشروعات الممولة مما ترتب عليه تعرض التمويل لمخاطر التعثر في السداد وضعف في تحصيل أقساط القروض حيث لم تتجاوز نسبة التحصيل 14% من إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة، مما أدى الى هدر حجم كبير من الموارد المالية التي كان من الممكن توظيفها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية في تنمية المنطقة.

ثانيا. التوصيات:

إعادة النظر في سياسات المصرف للإقراض بحيث تكون موجها نحو سلع حقيقية تساهم بشكل مباشر في زيادة التنمية الاقتصادية بالمنطقة.

1- وضع نظام وآلية محدد لمتابعة وتحصيل أقساط القروض الممنوحة في مواعيدها المحددة، وان يتم منح القروض للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تلبى احتياجات السوق بالمنطقة بما يضمن استثمار أفضل للموارد المالية المتاحة.

2- القيام بدراسات عن احتياجات السوق، وذلك عن طريق إنشاء هيئات ومراكز بحثية تقدم خدمات استشارية ومعلومات تفصيلية عن مختلف الأنشطة للمستثمرين و تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع تشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الخاصة والذين يملكون أفكاراً وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع متميزة.

3- تطوير ونشر حاضنات الإعمال حيث تعتبر إحدى الآليات التي برزت أهميتها في تسهيل عملية الانطلاق للمشروعات الجديدة عن طريق دعم ومساندة هذه المشروعات في مراحل حياتها الاقتصادية وخاصةً المراحل الأولى.

المراجـــــــــــــــــــــــــع:

[1]- القريشي، مدحت . 2005م.الاقتصاد الصناعي ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان.

[2]- جواد ، نبيل. 2007م. إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت

[3]- دياب ،علي. 2008م .الإدارة والاقتصاد، الطبعة الثانية، فلسطين.

[4]- العطية ، ماجدة . 2012م. إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان

[5]- جبر،هشام. 2010م. إدارة المصارف، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات-القاهرة

[6]- بورقية، شوقي. 2013م. التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع- اربد

[7]- عجام، ميثم. 2001م. نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع-عمان.

[8]- الشيخي، حمزه والحزراوي، إبراهيم. 1999م. الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان.

[9]- الزبيدي، محمود. 2001م. إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، دار الرواق- عمان.

[10]- خضر، حسن. 2002م. تنمية المشاريع الصغيرة. مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد الأول.

[11]- الاسرج عبدالمطلب. 2009م. تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20839/

[12]- محمد، انس ساتي. 2013م. دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بالسودان، دراسة تطبيقية على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .

[13]- الحسن، نوال محمد. 1992م. تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتجربة بنك الادخار في تمويل مشاريع الاسر المنتجة، ولاية الخرطوم، مجلة جامعة الاحفاد للبنات.

[14]- عدوان، سارة. 2016م. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة محمد خيضر.

[15]- القواسمة، ميسون. 2010م. واقع حاضنات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. رسالة ماجستير، كلية الإدارة - جامعة الخليل.

[16]- شهرزاد، برجي. 2012م. إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة ابي بكر بلقايد .

[17]- قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقا) برقم (321) لسنة 2004م.

[18]- مصرف التنمية ، قانون انشاء المصرف ونظامه الأساسي ، طرابلس ، 1981م.

[19]- تقارير فرع المصرف مرزق (2000-2015م)

[20]- موقع مصرف التنمية على الشبكة الدولية . تاريخ الاسترجاع: 25-9-2017م. (thtp//ldb.com.ly/about/financing/.

[21]- موقع المصرف الزراعي . تاريخ الاسترجاع: 14-10-2017م. https://ar.wikipedia.org/wiki

[22]- موقع مصرف الادخار. تاريخ الاسترجاع: 14-10-2017م. www.eddekharbank.ly

[23]- Abdesamed, H. K. & Wahab, A. K. 2014. Financing of Small and Medium Enterprises (SMEs): Determinants of Bank Loan Application. African Journal of

Business Management, 8(17), 717-727.

[24]- Wahab, K., & Abdesamed, K. 2012. Small and medium enterprises (SMEs) financing practice and accessing bank loan issues: The case of Libya. World Academy of Science, Engineering and Technology, International Science Index 6(12), 1404 - 1409.

[25]- Choe,Chongwoo.2007."The political economy of SME financing and Japans regional bank problems". Pacific- Business Finance Journal. Vol.4.pp.354-367.

[26]- Lognenecker. Justin G., Carlos W.Moore.,J. William Petty& Leslie E.Palich.2008. Small Business Management :Launching and Growing Entrepreneurial ventures.(14ed). Suoth Westrn.

[27]- European central Bank .2011. "survey on the access to finance of SMEs in the Euro area "

[28]- Samawi, Ghazi A Metri F Mdanat, Fathi A Yosef and Bandar K 6 Abutayeh 2016. Formal versus Informal Financing of SMEs in the Libya
Context: The Case of Gharian City. International Business Research Conference 4-5 January 2016,Flora Grand Hotel, Dubai.